

تقرير



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول:

✓ مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

✓ مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2020 - 2021
=دورة أبريل 2021=

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الفهرس

- بطاقة تقنية.....
- تقديم عام
- مشروعين القانونيين كما أحيلا على اللجنة ووافقت عليهما :

✓ مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال

المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة

ثانية)

✓ مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام

للمعاشاة لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء

الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

- ملحق :

✓ عرض السيد وزير الشغل والإدماج المهني

✓ لائحة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

بطاقة تقنية

✓ رئيس اللجنة : المستشار السيد عبد العلي حامي الدين

✓ مقررة اللجنة : المستشارة السيدة خديجة الزومى

✓ الطاقم الإداري الذي قام بإعداد هذا التقرير:

▪ السيد محمد عزوز: رئيس مصلحة اللجنة

- نعمة صباح اميركو

- وسيلة المسكيني

- نبيه الوسطي

- يمينة التوابي

✓ تاريخ إحالة المشروعين القانونيين (في إطار قراءة ثانية) على اللجنة : 17 يونيو

2021

✓ تاريخ المصادقة عليهما باللجنة : 5 يوليو 2021

✓ عدد اجتماعات اللجنة : 01

✓ عدد ساعات اجتماعات اللجنة : 30 دقيقة

✓ نتيجة التصويت على المشروعين القانونيين (في إطار قراءة ثانية): الإجماع كما أحيا

على اللجنة

التقديم العام

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراستها لمشروع قانونين التاليين كما أحيلا من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية :

- مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

- مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وقد ترأس هذا الاجتماع الذي انعقد يوم الاثنين 5 يوليوز 2021 السيد المستشار عبد العلي حامي الدين رئيس اللجنة وحضره السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني، والذي قام بتقديم عرض توضيحي حول المستجدات التي أدخلت على مشروع القانونين، حيث أوضح أنه قد تم إدخال تعديل شكلي على النصين، إذ تم نقل الاستثناء المضاف في كل من المادة 37 من القانون رقم 98.15، وكذا الاستثناء المضاف في المادة 54 من القانون رقم 99.15 إلى مادة مستقلة رقت بالمادة الخامسة كمادة جديدة تمت إضافتها لكل من القانونين 30.21 و31.21.

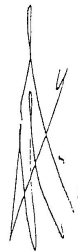
وخلال النقاش العام، ثمن السادة المستشارين التعديلات الواردة على هذين النصين من طرف مجلس النواب.

وبعد ذلك، تم عرض المادة 37 والمادة الخامسة على التصويت، حيث صادقت اللجنة عليهما بالإجماع.

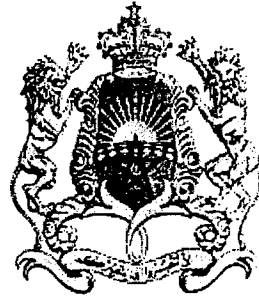
كما صادقت اللجنة على مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية) برمته بالإجماع.

أما بخصوص مشروع القانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)، فقد تم عرض المادة 54 والمادة الخامسة على التصويت، إذ تم التصويت عليهما بالإجماع.

وفي الختام، صادقت اللجنة على مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية) برمته بالإجماع.

 الإمضاء: مقررة اللجنة
خديجة الزومي

المشروعين القانونين كما أحيلا على اللجنة ووافقت عليهما



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

**مشروع قانون رقم 30.21
بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري
الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين
والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا**

(كما وافق عليه مجلس النواب في 15 يونيو 2021)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليها مجلس النواب

مشروع قانون رقم 30.21
بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15
المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض
الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين
والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا

«تحدد بنص تنظيمي مع مراعاة أحكام الفقرة
السابقة.»

«المادة 8. - يسري أثر التسجيل ابتداء من التاريخ
المحدد في النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة 6 أعلاه حسب كل
«صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف المذكورة أعلاه.»

«ويحق للمعني بالأمر الطعن داخل أجل ستة (6) أشهر من تاريخ
«توجيه الإشعار المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه، أمام
«المادة 15 أدناه.»

«المادة 12 (الفقرة الأولى). - يتعين على كل بالتدبير
«الاشتراكات المستحقة، عبر الوسائل الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى
«وخلال الأجال، المحددة في المادة 3 أعلاه.»

«المادة 13 (الفقرة الأولى). - يتعين على كل مؤمن مدة
«تدريب محددة في ثلاثة أشهر تبتدئ من في المادة الأولى
«أعلاه.»

«المادة 14. - كل انقطاع عن مزاولة المهنة أو النشاط لمدة متصلة
«تفوق ثلاثة أشهر وبالتالي وقف تقديمها.

«غير أنه يتعين على الهيئة لهؤلاء الأشخاص ولذوي
«حقوقهم.»

«تحدد بنص تنظيمي كيفية تطبيق هذه المادة، ولا سيما فيما
«يتعلق بمدة الاستفادة من الخدمات وكيفية تسوية وضعية المؤمن
«المعنيين.»

«المادة 15. - ويعهد بتدبير بنظام الضمان الاجتماعي.

«يختص مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنظر
«في جميع المسائل المتعلقة بتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن
«المرض لفائدة الأشخاص المشار إليهم في المادة 3 من هذا القانون،
«وكذا بالبت في جميع القضايا المرتبطة بهذا النظام.»

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي أحكام المواد 5 (الفقرة الأولى) و6
و7 و8 و12 (الفقرة الأولى) و13 (الفقرة الأولى) و14 و15 و22 و23
و24 (الفقرة الأولى) و27 و37 من القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام
التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال
المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، الصادر
بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.15 بتاريخ 28 من رمضان 1438
(23 يونيو 2017) :

«المادة 5 (الفقرة الأولى). - يصنف الأشخاص
«المهن والأنشطة التي يزاولونها. كما يمكن تصنيفهم حسب معايير
«تعتمد استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها
«العمل.»

«المادة 6. - تحدد كيفية تطبيق نظام التأمين الإجباري الأساسي
عن المرض المشار إليه في المادة الأولى أعلاه، بالنسبة لكل صنف أو صنف
فرعي أو مجموعة من الأصناف المشار إليها في المادة 5 أعلاه، بمرسوم
يتخذ بعد إجراء مشاورات مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين
عند الإقتضاء.

«المادة 7. - يتعين على كل إليها في المادة 15 أدناه،
«عبر المنصة الإلكترونية المحدثة لهذا الغرض أو عبر أي وسيلة أخرى
«تحدد بنص تنظيمي.»

«ويتعين على الهيئة بطاقة تسجيل.

«يجب أن يكون التسجيل معللا.

«تقوم الهيئة المكلفة في المادة الأولى أعلاه، بتسجيله
«تلقائيا. كما يمكن للهيئة المكلفة بالتدبير أن تقوم بتسجيل الأشخاص
«المذكورين، انطلاقا من قاعدة البيانات المتوصل بها من الهيئات
«المنصوص عليها في المادتين 10 و11 أدناه.

«وفي هاتين الحالتين، تقوم الهيئة المكلفة بالتدبير بإشعار المعنيين
«بالأمر، بعنوانينهم المتوفرة لديها، بتسجيلهم مع موافاتهم ببطائق
«التسجيل.»

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

«المادة 12 المكررة. - تؤهل الهيئة المكلفة بالتدبير لأن تفوض تحت «مسؤوليتها إلى مؤسسة عمومية أو إلى شخص اعتباري من أشخاص «القانون العام أو الخاص، مهمة استخلاص الاشتراكات المتعلقة «بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بموجب اتفاقيات تبرم لهذا «الغرض يحدد نموذجها بنص تنظيمي.»

«المادة 14 المكررة. - خلافا لأحكام المادة 14 أعلاه، يجوز لكل «شخص خاضع لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المشار إليه «في المادة الأولى من هذا القانون، لم يعد يستوفي شروط الاستفادة من «هذا النظام، أن يستمر في الاستفادة من هذا النظام، شريطة ألا يكون «خاضعا لأي نظام آخر للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

«تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بنص تنظيمي.»

«المادة 28 المكررة. - يمكن للصندوق أن يمنح إعفاءات من الزيادات «عن التأخير ووصوائر المتابعات المنصوص عليها على التوالي في المادتين 27 «و28 أعلاه، وفق الشروط والكيفيات المحددة في الظهير الشريف «المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.72.184.»

المادة الثالثة

تنسخ أحكام المواد 16 و17 و18 و19 من القانون السالف الذكر رقم 98.15.

المادة الرابعة

استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة 13 من القانون السالف الذكر رقم 98.15، تحدد في ثلاثين (30) يوما مدة التدريب المنصوص عليها في المادة 13 المذكورة، وذلك بصورة انتقالية خلال الفترة المحددة من أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المنصوص عليها في البند الأول من المادة 17 من القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

المادة الخامسة

استثناء من أحكام المادة 37 من القانون رقم 98.15 السالف الذكر، تدخل أحكام القانون رقم 98.15 حيز التنفيذ بالنسبة لبعض الفئات التي شملتها المراسيم الخاصة الصادرة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ابتداء من فاتح الشهر الموالي للشهر الذي سيتم فيه نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية. وتحدد لائحة هذه الفئات بنص تنظيمي.

«المادة 22. - يتم تحديد الاشتراك مجموعة الأصناف «الذي ينتمي إليه، تحدد بنص تنظيمي كيفيات تحديد المدايل «الجزافية.

«غير أن الاشتراك المذكور، يحدد بالنسبة للأشخاص الخاضعين «لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي على أساس «الواجبات التكميلية التي تفرضها عليهم الدولة وفق التشريع الجاري «به العمل.

«ويحدد اشتراك التقاعد التكميلي عند وجوده.

«المادة 23. - مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة 22 أعلاه، «تحدد نسب الاشتراكات الوطنية للتأمين الصحي.

«وفي حالة عدم وجود توازن مالي، يتم تعديل :

« - نسبة الاشتراك طبقا لنفس الشروط بعد استشارة الفرقاء «الاجتماعيين والهيئات المنصوص عليها في المادة 10 من القانون «السالف الذكر رقم 98.15 الممثلة في مجلس الإدارة المشار إليه «في المادة 15 منه :

« - الواجبات التكميلية المشار إليها في المادة 22 أعلاه.»

«المادة 24 (الفقرة الأولى). - مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من «المادة 22 أعلاه، يقدر مبلغ الاشتراك المستحق عن مزاوله «نشاطه أو مهنته.»

«المادة 27. - يترتب عن كل تأخير في دفع واحد عن «كل سنة.

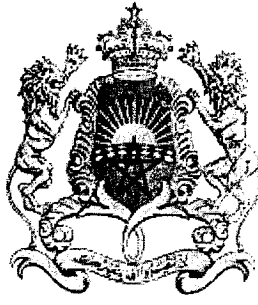
«يسرى مفعول تطبيق غرامات التأخير ابتداء من اليوم الأول من «الشهر الموالي للشهر المستحق.

«تحدد بنص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بالنسبة «للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 22 أعلاه.»

«المادة 37. - تدخل أحكام هذا القانون أو مجموعة «من الأصناف المذكورة.

المادة الثانية

يتمم القانون السالف الذكر رقم 98.15 بالمواد 12 المكررة و14 المكررة و28 المكررة التالية:



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

**مشروع قانون رقم 31.21
بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة
فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين
يزاولون نشاطا خاصا**

(كما وافق عليه مجلس النواب في 15 يونيو 2021)

نسخة مطبوعة
كما وافق عليه مجلس النواب
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 31.21
بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15
بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين
والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء
الذين يزاولون نشاطا خاصا

«المادة 15. - يمكن للمنخرط أن يختار عند تسجيله، حسب الحالة، وعاء اشتراك يفوق الدخل الجزافي أو مقدار الاشتراك المطبق على الصنف الذي ينتهي إليه.

«كما يمكنه، حسب الحالة، تغيير وعاء اشتراكه أو مبلغ اشتراكه إما بالعودة إلى وعاء الاشتراك أو مبلغ الاشتراك المطبق على تغيير وعاء اشتراكه أو مبلغ اشتراكه إلى دخل جزافي أو مبلغ اشتراك يفوق ذلك المطبق الذي ينتهي إليه.

(الباقى لا تغيير فيه.)

«المادة 16. - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من المادة 14 أعلاه، يقدر مبلغ الاشتراك تحدد بنص تنظيمي.

«المادة 17. - يترتب عن كل شهر تأخير موال.

«يسري مفعول تطبيق غرامات التأخير ابتداء من اليوم الأول من الشهر الموالي للشهر المستحق.»

«المادة 23 (الفقرة الأولى). - زيادة على الاشتراك المشار إليه في الفقرة الثالثة من المادة 14 والمادة 16 أعلاه، يمكن للمنخرط يحدد بنص تنظيمي.»

«المادة 54. - تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ، أو مجموعة من الأصناف المذكورة.»

المادة الثانية

يتم على النحو التالي القانون السالف الذكر رقم 99.15 بالمادة 50 المكررة التالية :

«المادة 50 المكررة. - يمكن للصندوق أن يمنح إعفاءات من الزيادات عن التأخير ومن صوائر المتابعات المنصوص عليها، على التوالي، في المادتين 17 و50 من هذا القانون، وفق الشروط والكيفيات المحددة في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر رقم 1.72.184.»

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

المادة الأولى

تغير أو تتمم على النحو التالي أحكام المواد 3 (الفقرة الأولى) و4 و8 و14 و15 و16 و17 و23 (الفقرة الأولى)، و54 من القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا :

«المادة 3 (الفقرة الأولى). - يصنف الأشخاص حسب المهنة والأنشطة التي يزاولونها. كما يمكن تصنيفهم حسب معايير تعتمد استنادا إلى أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.»

«المادة 4. - تحدد كيفيات تطبيق نظام المعاشات المحدث بموجب هذا القانون، بالنسبة لكل صنف أو صنف فرعي أو مجموعة من الأصناف المشار إليها في المادة 3 أعلاه، بمرسوم يتخذ بعد إجراء مشاورات مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين عند الإقتضاء.

«المادة 8. - يعهد بتدبير بنظام الضمان الاجتماعي.

«يختص مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بتدبير نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا المشار إليهم في المادة 2 من هذا القانون، وكذا بالبت في جميع القضايا المرتبطة بهذا النظام.»

«المادة 14. - يتعين على كل منخرط الاشتراكات المستحقة، عبر الوسائل الإلكترونية أو أي وسيلة أخرى وخلال الأجل، المحددة بنص تنظيمي بالنسبة إليهم في المادة 2 أعلاه.

«مع مراعاة أحكام على أساس الدخل الجزافي، المحدد بنص تنظيمي، المطبق على ينتهي إليه.

«يتم بالنسبة للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 22 من القانون السالف الذكر رقم 98.15، تحديد مبلغ الاشتراك برسم نظام المعاشات المستحق على كل منخرط على أساس معامل يطبق على الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وذلك وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.»

تقوم الهيئة المكلفة بالتدبير بتسجيل المعني بالأمر برسم نظام المعاشات المذكور على أساس طلب التسجيل الذي تقدم به للاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

تسري أحكام هذه المادة على الخاضعين لنظام المعاشات المحدث بموجب القانون السالف الذكر رقم 99.15 والذين صدرت، قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيق أحكام القانون المذكور عليهم.

المادة الخامسة

استثناء من أحكام المادة 54 من القانون رقم 99.15 السالف الذكر، تدخل أحكام القانون رقم 99.15 حيز التنفيذ بالنسبة للأصناف التي شملتها المراسيم الخاصة الصادرة قبل دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ابتداء من فاتح الشهر الموالي للشهر الذي سيتم فيه نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية.

المادة الثالثة

تنسخ أحكام المواد 5 و9 و10 و11 من القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

المادة الرابعة

استثناء من أحكام المادتين 2 و6 من القانون السالف الذكر رقم 99.15، يعتبر الخضوع لنظام المعاشات اختياريا بالنسبة للأشخاص المشار إليهم في المادة 2 المذكورة، خلال فترة انتقالية، تحدد بنص تنظيمي، مع مراعاة أحكام البند الثالث من المادة 17 من القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

يمكن لكل شخص من الأشخاص المشار إليهم في المادة 2 السالفة الذكر الخاضعين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أن يطلب الاستفادة، خلال الفترة الانتقالية المذكورة، من نظام المعاشات المحدث بموجب القانون المذكور رقم 99.15.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

- ملحق :

✓ عرض السيد وزير الشغل والإدماج المهني

✓ لائحة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

عرض السيد وزير الشغل والإدماج المهني حول مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

ومشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

Royaume du Maroc

Ministère du Travail
et de l'Insertion Professionnelle



المملكة المغربية

وزارة الشغل والإدماج المهني

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⴽⴰ
ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵉⵔⵎⴰⵙ ⵏ ⵉⵔⵎⴰⵙ
ⵏ ⵍⵎⵎⵓⴽⴰ

الكلمة التقديمية للسيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني

حول مشروع القانونين رقم 30.21 و 31.21 في قراءة ثانية
أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
بمجلس المستشارين

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

05 يوليوز 2021

السيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترم

السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة المحترمين؛

يسعدني أن أقدم أمام أنظار أعضاء لجنة التعليم بمجلس المستشارين، في هذه الجلسة التشريعية في قراءة ثانية مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

• وتجدر الإشارة أنه في إطار تنزيل ورش تعميم التغطية الاجتماعية بالمغرب الذي أعلن عنه صاحب الجلالة نصره الله، خلال خطاب عيد العرش لسنة 2020، وكذا الخطاب الملكي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، وبعد المصادقة على القانون الإطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، ومن أجل ملاءمة أحكام القانونين رقم 98.15 و رقم 99.15 مع أحكام قانون الإطار، تم إعداد مشروع القانونين موضوع هذه الجلسة.

ويذكر أن هذين النصين قد صودق عليهما بالإجماع في مجلس المستشارين بتاريخ فاتح يونيو 2021 بعد تعديل النصين والتصويت عليهما بالإجماع من طرف لجننتكم بتاريخ 31 ماي 2021.

ويذكر أن التعديلات كانت كالتالي:

أولا بخصوص مشروع قانون رقم 30.21 : تعديل المادة الأولى منه حيث عدلت المادة 6 من القانون رقم 98.15 لإقرار إجراء المشاورات عند الإقتضاء. كما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة 37 من نفس القانون تستثني من أحكام الفقرة الأولى من المادة دخول أحكام القانون 98.15 حيز التنفيذ لفائدة بعض الفئات التي تحدد بنص تنظيمي.

ثانياً بخصوص مشروع قانون رقم 31.21: تعديل المادة الأولى منه حيث عدلت المادة 4 لإقرار إجراء المشاورات عند الاقتضاء مع الفئات المعنية والفرقاء الاجتماعيين. كما أضيفت فقرة ثانية إلى المادة 54 من نفس القانون تستثني من أحكام الفقرة الأولى من المادة دخول أحكام القانون رقم 99.15 حيز التنفيذ لفائدة بعض الفئات التي تحدد بنص تنظيمي

وأحيل المشروعان على مجلس النواب بتاريخ الأربعاء 2 يونيو 2021، حيث تمت دراستهما بلجنة القطاعات الاجتماعية بتاريخ 15 يونيو 2021، وقد تم إدخال تعديل شكلي على النصين باقتراح من الحكومة لتحقيق سلامة الصياغة التشريعية.

حيث تم نقل الاستثناء المضاف في كل من المادة 37 من القانون رقم 98.15 وكذا الاستثناء المضاف في المادة 37 من القانون رقم 99.15 إلى مادة مستقلة رقمت مادة خامسة في كلا النصين.

وقد صودق بالإجماع على المشروعين بمجلس النواب بتاريخ 15 يونيو 2021 كما تم تعديلهما.

مما جعل من اللازم احتراماً لمسطرة التشريع ولو أن التعديل شكلي إعادة إحالة النص ثانية على مجلسكم الموقر في إطار قراءة ثانية ولايفوتني أن أنوه بالتعاون الذي أبدته المؤسسة التشريعية بغرفتها لدراسة المشروعين والمصادقة عليهما ، ومنتظر من مجلسكم الموقر التعاون لإخراج هذين النصين إلى حيز الوجود لتلبية انتظارات عدد من الفئات في الاستفادة من التغطية الصحية في أقرب الآجال.

ويذكر أنه إلى حدود اليوم، فقد تم إصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بالفئات التالية:

- العدول ؛
- القوابل والمروضين الطبيين؛
- المفوضين القضائيين؛
- المرشدين السياحيين؛
- المهندسين المعماريين؛
- التراجمة والنساخ القضائيين.

كما تم وضع في قنوات المصادقة المراسيم الخاصة المتعلقة بالفئات التالية:

- الفنانين؛
- أطباء الأسنان؛
- الصيادلة؛
- الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة؛

المهين الشبه الطبية؛

سائقا سيارة الأجرة؛

التجار والصناع التقليديين الذين يمسون نظام المحاسبة.

وتمت برمجة كفيات تنزيل التغطية بالنسبة لعدة فئات منها:

منتجي الحليب؛

مربى الأغنام و الماعز؛

مربى الدواجن؛

الموثقين؛

منتجي النباتات السكرية.

كما تمت برمجة عقد اجتماعات مع فئات أخرى منها :

منتجي النباتات الزيتية ؛

منتجي الزيتون؛

منتجي الحبوب؛

منتجي الأشجار المثمرة.

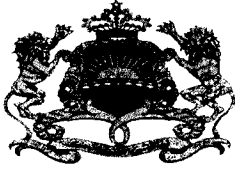
زيادة على الفئات التي تخضع لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول

الذاتي والتي تحدد اشتراكاتهم على أساس الواجبات التكميلية المحددة بنص

قانون المالية لسنة 2021.

وقفنا الله جميعا لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لائحة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين



ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

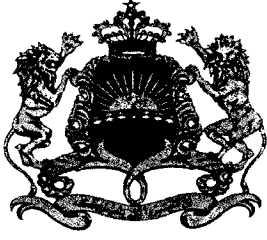
المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

عدد الحاضرين في اللجنة: 64	الولاية التشريعية: 2015-2021
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 64	السنة التشريعية: 2020-2021
عدد المعتذرين: 2	دورة أبريل 2021
عدد المتغيبين: 13	اجتماع رقم:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 23/64	تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 5 يوليوز 2021
المدة الزمنية: 3 ساعات	الساعة: من 15h00 إلى 15h30

جدول الأعمال : دراسة مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)، ودراسة مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	حاضر
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمبر	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ربحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكروود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	حاضرة طرف تقنية التواصل عن بعد
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	حاضرة
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	حاضرة عن طريق نسخة التواصل عن بعد



ورقة إجابات حضور
السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

جدول الأعمال : دراسة مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية). ودراسة مشروع قانون رقم 31.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا (في إطار قراءة ثانية)

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الفريق أو المجموعة البرلمانية	الاسم
	الفريق الاستقلالي للوحة والتعادلية	المستشارة فاطمة الجبوسي
		المستشارة فاطمة عميري
		المستشار عبد الصمد قيوح
	فريق الأصالة والمعاصرة	المستشار أحمد تويزي
	فريق العدالة والتنمية	المستشار مبارك جميلي
	الفريق الحركي	المستشار عزيز مهدي

